

أسئلة الطلاب

الأصل أن الإنسان لا يقبل الهدية التي تأتي بسبب العمل سواء كان في قطاع عام أو خاص لأن غالباً المقصود من هذه الهدايا مزيد عناية أحياناً قد تكون لا تحصل لو لم تُقدّم هذه الهدية فإذا كان الأمر كذلك فإن هذا لا يجوز أما إذا كان شيئاً معتاداً فالإنسان إذا كان له عادة أنه يبادل الهدايا وإذا أُهدي له أهدى بالمثل أو أعطى بالمقابل أو نحو ذلك فلا بأس ومع هذا اجتهدني في أن تحتاطي لذمتك

أنا أشتغل معالجةً فيزيائيةً في عيادتي الخاصة فأحياناً المرضى كعادة أهل الأرياف بما يتسمون به من كرم يحضرون لي هدايا رمزيةً فهل يجوز لي أن أقبلها؟

لا شك الإنكار مطلوبٌ من المسلم بقدر الاستطاعة وحسب تحقيق المصلحة الراجحة فإذا رأيت أن إنكار المنكر يترتب عليه منكرٌ أكبر منه أو يعود عليك بضررٍ كبيرٍ فإنه لا يلزمك إنكار المنكر مادامت الأمور على هذا النحو وكما نحرص على إنكار المنكر نحرص على الدعوة لله جلّ وعلاً بالقوة فننتسب إلى السلف الصالح وننتسب إلى اتباع النبي ﷺ فنكون سنةً تمشي على الأرض وأيضاً الإخلاص وقصد وجه الله

كيف نحارب أهل البدع؟

إذا كان الصعق بالكهرباء يميت الذبيحة فلا يجوز، أما إذا كان لا يميتها وإنما يُغمي عليها بحيث لو تركت فترةً رجعت حيةً وأفادت فإنكم إن ذبحتموها وهي مخدرةٌ فإن الذبح صحيحٌ ولا سيما والحمد لله أن الذابح مسلمٌ أو كان كتابياً فإن الذبيحة صحيحةٌ

لا بد عندنا فيما يتعلق بذبح الأغنام أن يضرب بالكهرباء على رأس الغنم ثم يُذبح مع أن الذابح مسلمٌ

ينبغي أن يُعلم أن ليس مقصود المسلمين في الحرب هو أن يُقتل من يقاتلنا ولا سيما إذا كان المحاربون مسلمون بل قدر الإمكان نتقي أن نقتل إلا من يواجهنا بالقتل أو أنه لا يكف إلا بالقتل حتى ولو كان مجروحاً لكن غالباً هذا يكون هارباً وإذا هرب يُترك حتى تكون مسؤوليته على نفسه لكن إذا قبض عليه فلا شك أنه سوف يعاقب ويجازى بما يرى الإمام أنه كافٍ في رده وإذا كان مجروحٌ يعالج بل حتى الذي رُجم في الزنا لما هرب، قال: «هلا تركتموه»

من عقوبة قطع الطريق، إذا جرح الرجل منهم جرحاً مُثخناً لم يُجهز عليه لأنه مسلمٌ ويُتبع حتى يموت والسؤال: هو طالما أنه في النهاية سيموت فلو لم تُجهز عليه وينتهي أم أن تعذيبه حتى الموت من ضمن عقوبته؟ وإن لم يكن كذلك فهلا عالجناه وطببناه؟

إذا وضع مثلاً خفارةً بمعنى وضع أناساً من جماعته بحيث لا يسمحون لاحد أن يمر إلا أن يدفع مكساً فإذا أمسك الإمام بمثل هؤلاء وهو أشبه بقطاع طرق لكنه مكّاسٌ فلا شك أنه يُعاقب عقوبةً تعزيريةً فالإمام هو الذي يرى ما هي العقوبة المناسبة قد يكون بالحبس أو بالضرب أو بغير ذلك

ما هي عقوبة المكاسين

إما أن تكون ما فتحها المسلمون بالقوة أرض كفار استولى عليها المسلمون وفتحوها ودخلت في دائرة ديار الإسلام ولم تُقسم لأن المعلوم أن الأصل في الغنائم أنها تُقسم على المجاهدين، وهذه سنةٌ عمريةٌ فإن عمر لما دخل العراق ما قسمه فيبقى خراج على أهله يعني يدفعون مبلغاً معيناً يسمى خراجاً

ما معنى الأرض الخراجية؟

ما معنى الأرض
الخراجية؟

إما أن أهلها هربوا منها خوفاً منّا أيضاً هذه تعتبر أرضاً خراجية بمعنى يوضع عليها خراجٌ

أو صولحوا عليها يعني أهلها لما رأوا قوة جيش المسلمين قالوا: نصالحكم والأرض تكون لكم لكن تُبقوننا في البلاد وما يخرج منها طبعاً لا شك أنه يذهب إلى بيت مال المسلمين.

تجار أهل
الحرب

العلماء يقسمون الديار دار إسلام ودار حرب حينما يأتي تاجرٌ من أهل الحرب غالباً يكون مستأثماً يدخل بعهدٍ بحيث أنه يتاجر مع المسلمين هذا هو الذي يسمى تجار أهل الحرب وليست تجارةً في دار الحرب

هل الحج من سبيل الله؟ أي يجوز إعانةً من لا يجد نفقة
الحج من أموال الزكاة؟

نعم هذه جاء الذي فيه حديث قال: «وَهَلْ عَلِمْتَ أَنَّ الْحَجَّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ»

في آية الحُرَابَةِ ذَكَرْتُمْ: أَنَّ مَفْهُومَ الْمَخَالَفَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [البقرة: 160] وَأُظْهِرَ أَنَّ مَفْهُومَ الْمَخَالَفَةِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: 34]

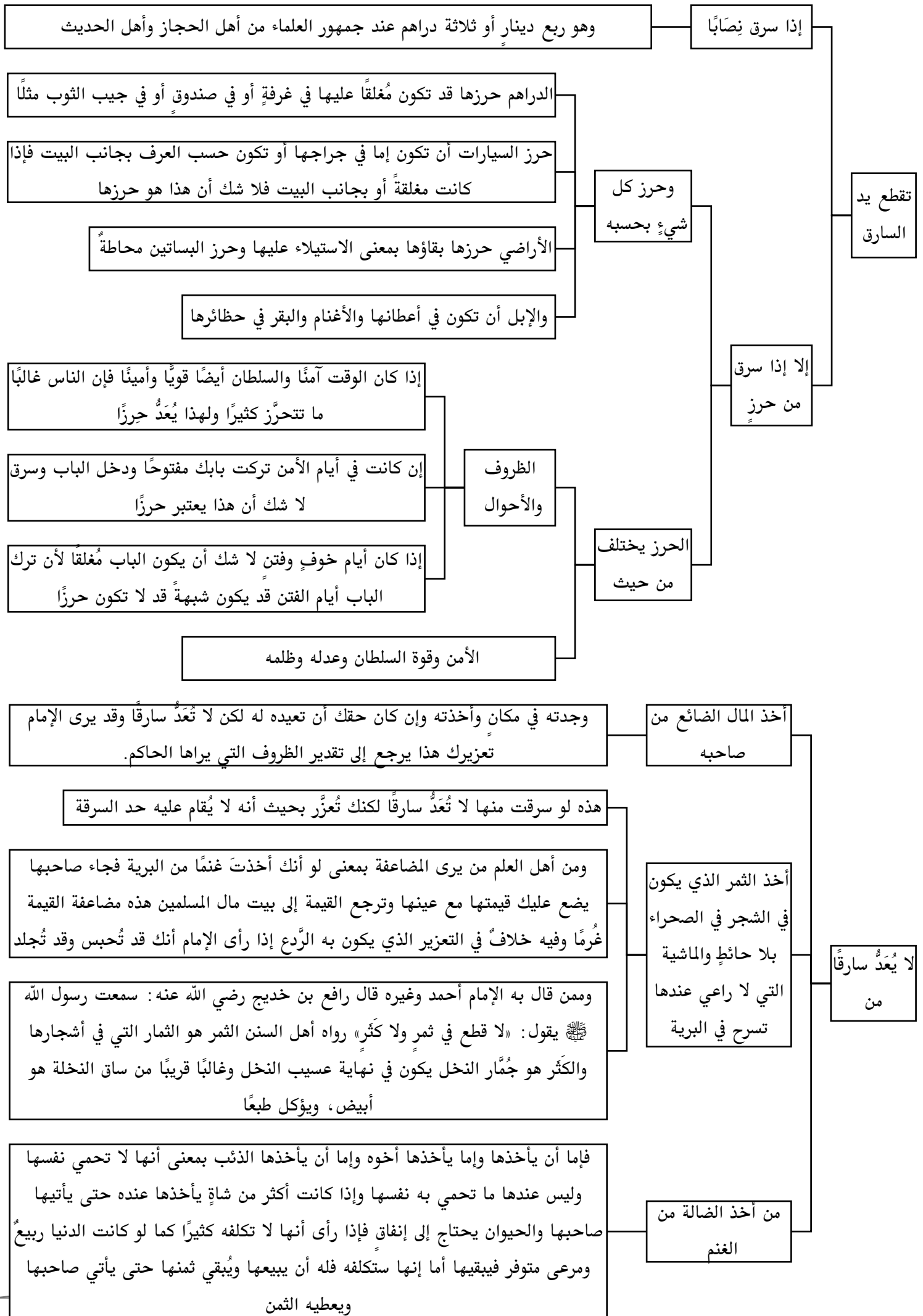
صحيح المقصود: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: 34] بمعنى: مفهومها الذين قدرتم عليهم

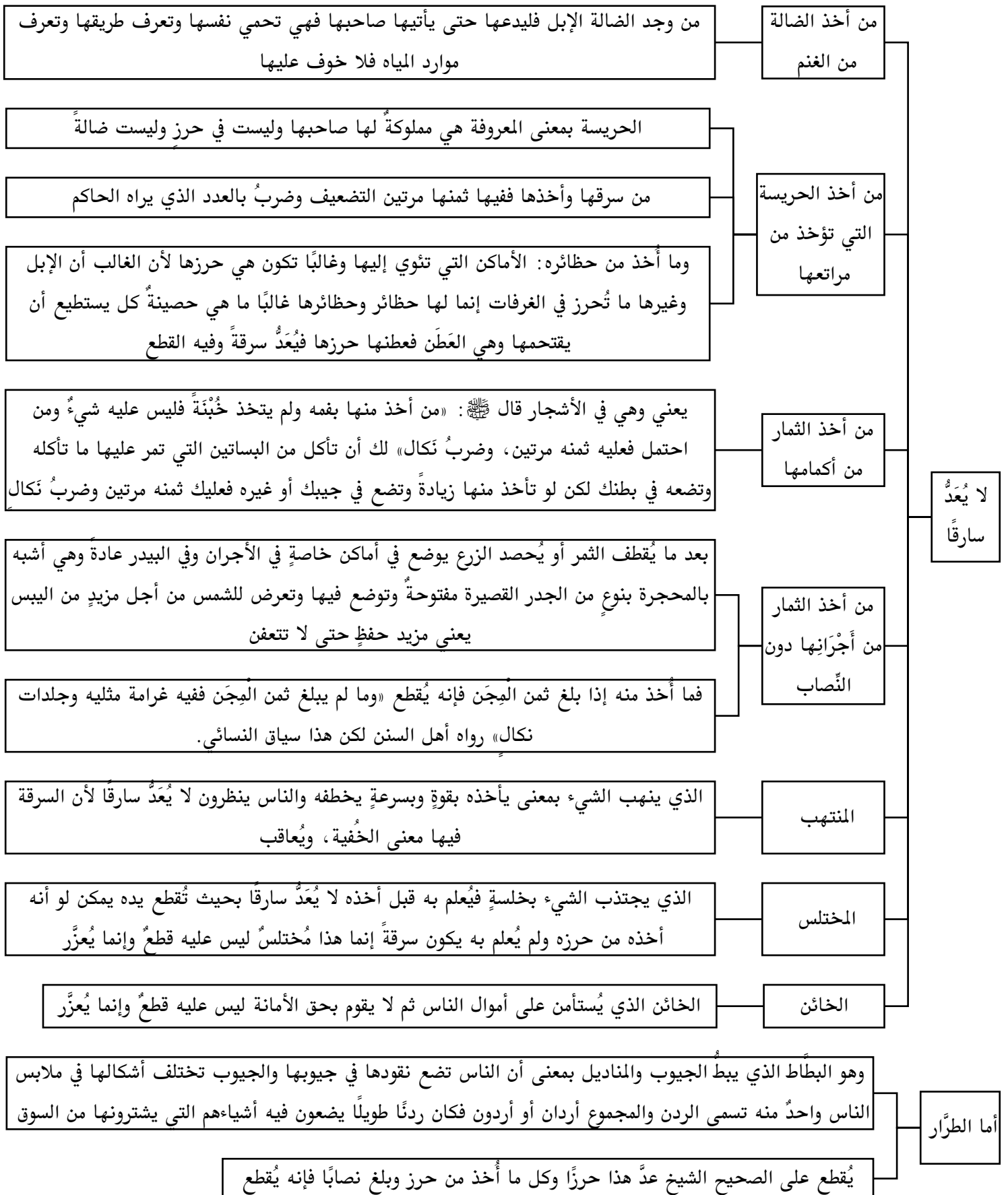
ولا يكون السارق سارقاً حتى يأخذ المال من حرزٍ. فأما المال الضائع من صاحبه، والثمر الذي يكون في الشجر في الصحراء بلا حائطٍ، والماشية التي لا راعي عندها ونحو ذلك فلا قطع فيه لكن يُعزَّر الآخذ ويُضاعف عليه الغرم كما جاء به الحديث. وقد اختلف أهل العلم في التضعيف وممن قال به أحمد وغيره، قال رافع بن خديج رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا قطع في ثمر ولا كثر» رواه أهل السنن. والكثر: جمار النخل.

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: سمعت رجلاً من مزينة يسأل رسول الله ﷺ قال: يا رسول الله جئتُ أسألك عن الضالة من الإبل، قال ﷺ: «معها حذاؤها وسقاؤها تأكل الشجر وترد الماء فدعها حتى يأتيها باغيها». قال: فالضالة من الغنم؟ فقال ﷺ: «لك أو لأخيك أو للذئب تجمعها حتى يأتيها باغيها» قال: فالحريرة التي تؤخذ من مراتعها؟ قال ﷺ: «فيها ثمنها مرتين وضربُ نكالٍ وما أخذ من عطيةٍ ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المِجَن» قال: يا رسول الله: فالثمار وما أخذ منها من أكمامها فقال ﷺ: «من أخذ منها بقمه ولم يتخذ خُبْنَةً فليس عليه شيءٌ ومن احتمل فعليه ثمنه مرتين وضربُ نكالٍ وما أخذ من أجرانٍ ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المِجَن وما لم يبلغ ثمن المِجَن ففيه غرامة مثليه وجلدات نكالٍ» رواه أهل السنن، لكن هذا سياق النسائي.

ولذلك قال النبي ﷺ: «ليس على المنتهب ولا على المختلس ولا الخائن قطعٌ» فالمنتهب الذي ينهب الشيء والناس ينظرون والمختلس الذي يجتذب الشيء فيعلم به قبل أخذه وأما الطرار وهو البطاط الذي يبط الجيوب والمناديل والأكمام ونحوها فإنه يُقطع

على الصحيح





وأما الزاني: فإن كان محصناً فإنه يجرم بالحجارة حتى يموت كما رجم النبي ﷺ ماعز بن مالك الأسلمي ورجم الغامدية ورجم اليهوديين ورجم غير هؤلاء ورجم المسلمون بعده.

واختلف العلماء: هل يُجلد قبل الرجم مائةً على قولين في مذهب أحمد وغيره وإن كان غير مُحصن فإنه يجلد مائة جلد بكتاب الله وبغرب عاماً بسنة رسول الله ﷺ وإن كان بعض العلماء لا يرى وجوب التَّعريب

ولا يُقام عليه الحد حتى يشهد عليه أربعة شهداء أو يشهد على نفسه أربع شهادات، عند كثير من العلماء أو أكثرهم. ومنهم من يكتفي بشهادته على نفسه مرة واحدة، ولو أقر على نفسه ثم رجع فمنهم من يقول: يسقط عنه الحد ومنهم من يقول: لا يسقط.

هو الذي يفعل الفاحشة في قُبْل أو في دُبْر آدمي وهو مكلف

لو أتى بهيمة لا يعد زانيًا وإن كان يُعزَّر وقد يُعزَّر بالقتل إذا كان أيضًا مُفسدًا

يعني ليس بكرًا فإن كان المحصن هو الذي تزوج زوجًا شرعيًا ودخل بزوجه وخلا بها الخلوة الشرعية ولو وطئها مرة واحدة ثم ماتت وبقي أعزب فإنه يعد مُحصنًا وإن كان ما عنده زوجة فالمقصود لو تزوج زوجًا شرعيًا ووطئ زوجته أو خلا بها خلوة شرعية والإحصان في لسان الشرع أطلق بعدة إطلاقات

كما دلت على ذلك السنة وهذا يكاد يكون عليه إجماع أهل السنة كما رجم النبي ﷺ ماعز بن مالك الأسلمي ورجم الغامدية ورجم اليهوديين ورجم غير هؤلاء ورجم المسلمون بعده

يُرجم بالحجارة حتى يموت

يُجلد قبل الرجم مائة

يعني غير مُحصن

يُجلد مائة جلدة بكتاب الله ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: 2]

الراجح يُعزَّب عامًّا بسنة النبي ﷺ لأن النبي غرَّب البكر وإن كان بعض العلماء لا يرى وجوب التغريب كما هو مذهب أهل الرأي لكن إذا كان التغريب فيه مفسدة فإنه قد يستبدل بالسجن أو الحبس

حتى يشهد عليه أربعة شهداء

أو يشهد على نفسه أربع شهادات عند أكثر العلماء ومنهم من يكتفي بشهادته على نفسه مرة واحدة منهم الشيخ ابن عثيمين رحمه الله

لو أقر على نفسه ثم رجع فمنهم من يقول: يسقط عنه الحد ومنهم من يقول: لا يسقط.

الحد

حد الزاني

إن كان مُحصنًا

إذا كان بكرًا

ولا يُقام عليه الحد

شيخنا الشيخ ابن عثيمين رحمه الله وقف عند قصة ماعز وقفةً تحتاج إلى مراجعة لأن الرسول ﷺ ردَّ ماعزًا في إقراره الأول قال: «أبك جنون؟» وأمر بشمه وأرسل إلى من يعرفه هل يعرفون فيه شيئًا الخ، الشيخ يقول: من أجل الاستثبات والذي يبدو أنها سئة أن القاضي يسأل كل واحدٍ يعني كأن الشيخ يقول إنه خاصٌ بماعز والذي يظهر أنه الأصل عدم الخصوصية فلعلكم تراجعونها يا مشايخ